

المصدر: روز اليوسف

التاريخ: ١٨ ديسمبر ٢٠٠٤

زيادة الصادرات مرهونة بقراءة جديدة للاتفاقية
وارتفاع جودة المنتج المصري:

«الكوييز» .. مرحلة جديدة لبناء الاقتصاد القومي

■ رشيد محمد رشيد: إنشاء وحدة متخصصة بوزارة الصناعة والتجارة الخارجية لتفعيل الاتفاق
■ رئيس غرفة النسيج: الاتفاق دفعة حقيقية لدعم صادراتنا بالسوق الأمريكية
■ «الكوييز» لا تعنى احتكار إسرائيل لمنتجات بعينها والمخاوف لا مبرر لها

تحقيق: عمرة نصر

كانت الحكومة تسعى منذ ست سنوات لإنجاز اتفاقية الكوييز أو (اتفاقية المناطق الصناعية المؤهلة) أو كما يسميها المهندس رشيد محمد رشيد وزير التجارة الخارجية والصناعة «ترتيبات تجارية».. فالمسألة كانت تحتاج للوقت المناسب وتهيئة المناخ المطلوب واتخاذ الإجراءات اللازمة.. إلا أنه بعد توقيع الاتفاق الأسبوع الماضي حدثت ردود أفعال واسعة ومختلفة فهناك الكثيرون الذين رحبوا بها والقليل الذين تحفظوا عليها، بل الغريب أن هناك من كان موقفه مفاجأة بعدم معرفة شيء عنها رغم أنهم من رجال الصناعة.

بالجمعيات والاتحادات العالمية التي يمكن أن تساعدنا، الأكثر من ذلك أهمية أن تقر الاتفاق جيداً لتعرف كيفية الاستفادة منه وأيضاً تحسن قدراتها الإنتاجية حتى تستطيع الحفاظ على أسواقها.

أما المهندس رشيد محمد رشيد وزير التجارة الخارجية والصناعة الذي وقع الاتفاق فيؤكد أنه أصدر تعليماته بإنشاء وحدة متخصصة داخل الوزارة لإنهاء كل الإجراءات المتعلقة بالاتفاق للمصانع وتوفير المعلومات التي يحتاجونها بحيث يستطيعون التعامل بسهولة مع الاتفاق والاستفادة منه وشدد الوزير على ضرورة قيام المصدرين بالإسراع في رفع القدرة التنافسية لصادراتهم لأننا لن نستفيد من الاتفاق إلا إذا حدث ذلك، خاصة أن الاتفاقية لا تضمن بالفعل زيادة الصادرات المصرية للسوق الأمريكية، لكنها فقط تمنح الفرصة لفتح السوق الأمريكية أمام منتجات هذه المناطق، وعلينا الاستفادة منها من خلال رفع جودة المنتج المصري.

ويؤكد المهندس رشيد محمد رشيد.. إننا نعمل الآن على التوسع

سنوات دخلت الأردن وبدأت مصر تفكر في الدخول لمثل هذه الاتفاقيات بداية من العام القادم، خاصة أن أمريكا ستلغى التعامل التجاري بنظام الحصص الذي كانت مصر تتعامل في ظلله، والبدائل المطروحة صعبة في هذا الوقت وستأخذ وقتاً طويلاً، كما أن أكثر الصناعات تعرضاً للخسارة في هذا الإطار ستكون صناعة الملابس الجاهزة التي تدخل السوق الأمريكية بنظام الحصص بجمارك ٩٪ على البوريات وأكثر من ٣٠٪ على الملابس.

لكن الآن بعد توقيع اتفاق «الكوييز».. يطرح سؤال مهم نفسه وهو: كيف يمكن تفعيل هذا الاتفاق إذ يؤكد مصدر مسئول في وزارة التجارة الخارجية والصناعة.. أنه سيتم خلال شهر ونصف من بدء توقيع الاتفاق تبادل وثائق الاتفاق وخلال هذه المدة يجب البدء بتسجيل المصانع التي تقع في المناطق المؤهلة وتبحث عن أسواقها وتقوى علاقاتها بالمستوردين في السوق الأمريكية، وتبدأ الاتصال بالجانب الإسرائيلي وتتحرك سريعاً وتتصل

وقبل أن نتساءل عن المطلوب حتى يتم تفعيل هذه الاتفاقية وكيف يتم تعويض المناطق التي لم تستفد منها فإنه بمقتضى هذه الاتفاقية سيتم دخول المنتجات المصرية للسوق الأمريكية بجمارك «صفر» بداية من العام القادم على أن يكون هناك مكون إسرائيلي في الإنتاج نسبته لا تزيد على ١١,٧٪. ويمكن أن تقل هذه النسبة في إحدى دورات الإنتاج لكنه تراجع بحيث إنه كل ثلاثة أشهر لابد أن تكون النسبة الإجمالية فيها ١١,٧٪.

بداية هذه الاتفاقية كانت في عام ١٩٩٦ وبعد توقيع اتفاق «أوسلو» حيث عرض الرئيس الأمريكي كلينتون في ذلك الوقت التعاون التجاري مع أمريكا وإسرائيل من خلال اتفاق التجارة الحرة بينهما وبين كل من مصر والأردن وفلسطين وأن تدخل المنتجات من هذه الدول بدون أي جمارك إذا كان هناك نسبة من المكونات الداخلة في الإنتاج من إسرائيل بنسب معينة يتفق عليها. والحقيقة أن كلا من مصر والأردن رفضتا هذا العرض ولكن فلسطين وافقت وأقام مستثمراتها مصانع في ظل هذا الاتفاق وبعدها بعدة

حتى يمكن أن تستمر في العمل دون أن تتعرض للضرر أو الخطر.

الأمر الآخر هو أن تنفيذ الاتفاقية سيأخذ عدداً من الشهور حتى يمكن ترتيب الأوضاع الإدارية والفنية في كل منطقة مؤهلة من حيث مراقبة شهادات المنشأ وأساليب التعامل معها والمطبوعات والأوراق والإجراءات

الرسمية اللازمة، كذلك تسجيل المصنع الراغب في التعامل في هذا النظام في السجل الخاص بذلك.

كما أن الاتفاقية نصت على إعفاء المصانع التي يتم تسجيلها لمدة الشهور الثلاثة الأولى من نسبة المكون لأنه من الطبيعي أن الطلبات تحت التصنيع الآن قد اشترت كافة المكونات والمدخلات، وبالتالي سيتم شحنها في تواريخ لاحقة لتاريخ نفاذ الاتفاقية، وبذلك كان استثناء لها من الإجراءات والاشتراطات التفصيلية الخاصة بشهادة المنشأ بصفة استثنائية لحين تمام إقرار الأسلوب الذي يتواءم مع الشروط

الواردة في الاتفاقية.

من ناحية أخرى يؤكد «حمادة القليوبي» رئيس غرفة الصناعات النسيجية باتحاد الصناعات: أن الاتفاقية تمثل بداية المساندة لزيادة التصدير للسوق الأمريكية، لكن لابد من العمل على وضع جدول زمني لتنفيذ غالبية المناطق حتى تستفيد الدولة واقتصادها وكذلك تفعيل دور صندوق دعم الغزل والمنسوجات خلال الفترة القادمة بتوفير قاعدة بيانات متكاملة لرعاية مصالح المصدرين، ولا بد أيضاً من معرفة كل شيء عن المنافسين في الصين

التنافسية السعرية إضافة لما هو معلوم من إلغاء القيود الكمية المعروفة باسم الحصص التصديرية، لكن على الناحية الأخرى فإن هذه الاتفاقية وحدها لا تكفي إذا لم يواكبها ويتوازي معها الاستمرار في القرارات والتوجهات التي تكمل أو تستكمل منظومة توفير البيئة الكاملة

المواتية للاستثمار، وكذلك أن تهيئ المصانع نفسها للقدرة على الالتزام بالاشتراطات التي يتطلبها المستوردون في السوق الأمريكية والقائمة بهذه المتطلبات معروفة، خاصة أنهم يصنفون المصانع إلى فئات ثلاثة هي أحمر، أصفر، أخضر مثل إشارات المرور والأحمر يمتنع التعامل

معه بأي شكل من الأشكال حتى لمجرد الحصول على تسعير لمنتج ما.

والثاني يمكن التعامل معه تحت المراقبة بالحرص وبشرط أن يواصل استكمال العناصر الناقصة في الاشتراطات، والتصنيف الأخضر هو الذي استوفى كافة المتطلبات وبالتالي يتم التعامل معه لكن أيضاً مع التفتيش وإعادة الفحص كل فترة بحيث لا يسمح لهم بتجاهل أي عنصر من العناصر في أي وقت، كما أن المستوردين إضافة إلى ذلك يشترطون السمعة المالية الجيدة، والالتزام بمواعيد التسليم دون أي خطأ، وبعضهم

يلجأون ليكون الدفع عن طريق الاعتمادات بتوجيه «بوالص» الشحن لصالح المستورد نفسه وليس للبنك بحيث يضمن المستورد خصم أي غرامات قد يتعرض لها المصنع المصدر بسبب التأخر في مواعيد التسليم، من هنا يتعين على المصانع أن توفق أموراً مع تلك المتطلبات

في فتح أسواق خارجية أمام المنتجات المصرية، حيث يبدأ مع بداية الشهر القادم تطبيق اتفاقية التجارة الحرة بين الدول العربية كما يتم التفاوض مع روسيا والصين لفتح أسواق هذه الدول أمام منتجاتنا. كما سنقدم للحكومة كل الجهد الممكن حتى يستطيع المصدرون زيادة جودة منتجاتهم.

أما بالنسبة للمناطق التي اختيرت حسبما يرى المستثمرون في المصانع التي لم يطبق عليها الاتفاق فيقول المهندس رشيد محمد رشيد إن الاتفاقية لن تضر بأحد والفترة المقبلة سوف تشهد زيادة عدد المناطق المؤهلة، ونحن لدينا ميزة في هذا الاتفاق عن الأردن وهي أن المناطق التي اختيرت هي مناطق جغرافية تشمل عدة مدن بها مصانع لكن في الأردن فإن كل منطقة هي منطقة محددة مسبقاً وبها صناعة ومساحتها محددة. كما أن اتفاقيتي الكويز الخاصتين بمصر والأردن تتعاملان مع وضعين مختلفين خاصة أن مصر حريصة على تنويع صادراتها لأمريكا وليس فقط التركيز على

الملابس والمنسوجات.

ويقول عادل العزبي نائب رئيس الشعبة العامة للمستثمرين بالاتحاد العام للغرف التجارية: إن توقيع الاتفاق في حد ذاته خطوة جريئة مؤثرة وهامة جداً لاستمرار تواجدها التصديري في السوق الأمريكية لأنها بمثابة الدخول المنافس لهذه السوق بما يعنى الحفاظ على الشريحة التسويقية التي استطعنا خلقها خلال الفترة الماضية، وأيضاً نمو هذه الحصنة بنسب متسارعة وعالية وبمعنى آخر فإن هذا القرار خلق الميزة التنافسية السعرية للمنتج المصري للولوج لهذه السوق من خلال الميزة



لحظة توقيع الاتفاقية

الحكومية أمام المستثمرين الأجانب.. مع اعتماد سياسة «الشباك الواحد» وتيسير تخصيص أراض للصناعات النسيجية في المناطق الصناعية المؤهلة الحالية والتي ستؤهل مستقبلا وتدخل في الاتفاقية. أما بالنسبة للسياسات التمويلية فلا بد من الوعي بسوق الإصدار في البورصة لتصبح مصدرا للتمويل طويل الأجل تشجع البنوك على تبني سياسة التوسع في تمويل عقود التصدير أو الحسابات المفتوحة دون الإصرار على الاعتمادات المستندية نظرا لما حدث من تغير في هذا المجال في العالم، وهذا هو فكر الدولة مع ضرورة إقناع البنوك بتغيير أسس الاقتراض بحيث تركز على القدرة التنافسية والائتمانية للمشروع والتوسع في تقديم أدوات جديدة لتغطي مخاطر سوق الصرف. والاهتمام بخدمة ما بعد البيع وخلق آلية لعمل موازنة بين أسعار الفوائد المحلية والعالمية.. ويجب أن يتواكب مع ذلك تطوير في السياسات التعليمية من خلال التدريب والتوسع في المدارس الثانوية الصناعية وإنشاء مراكز تدريب تحويلي.. أيضا يجب على المصدرين الإنتاج بأقصى طاقة

والهند وتايلاند وما يوجد داخل مصانعنا حتى لا نكرر المنتجات الموجودة، بالإضافة لذلك لا بد

من وضع آلية فعالة لمتابعة الإجراءات الوقائية لمتابعة الواردات إحصائيا وحجمها، وكذلك الصادرات لإحداث مقارنة دائمة حتى نعرف إلى أين نسير.. مع التوسع في برامج مساندة الصادرات ويكون هناك مرونة كافية بحيث يتم تدعيم المصدرين في الدول التي يوجد بها منافسة شرسة لمدد محددة، والإسراع بإنهاء التفاوض على منطقة التجارة الحرة مع تركيا كوسيلة للنكامل مع الصناعة النسيجية في مصر كمدخل للسوق الأوروبية باعتبارها عضوا في السوق الأوروبية المشتركة وأيضاً يجب تطوير الموانئ المصرية لسهولة حركة التصدير من حيث الحاويات، وخفض فترات الشحن لأوروبا وأمريكا لتقليل التكاليف والترويج للمعارض المتخصصة لزيادة الصادرات وخلق طرق لاستخدام عملاء من الخارج وعمل معارض متخصصة في الداخل.

وفيما يتعلق بالسياسات الاستثمارية يؤكد «حمادة القليوبي» على ضرورة إيجاد طرق لجذب استثمارات جديدة والقضاء على الصعوبات والبيروقراطية

المشكلة عند التعامل مع مثل هذه الاتفاقية وقت التفكير فيها طوال العامين الماضيين ورغم الترحيب الشديد بها إلا أن الحديث عنها كان بمثابة الحديث عن الشيطان بل إن الكثيرين كانوا يرون أنه لا داعي للكلام عنها رغم أنهم يعبرون الآن عن فرحتهم، وقد يقول البعض إن هذا الاتفاق الذي نحن بصدده تشترك فيه إسرائيل وهذا يعني تدخل إسرائيل في اقتصادنا والتحكم والاحتكار في بعض المكونات التي تدخل في الصناعة. . . والإجابة عن هذا التحفظ تكمن في أننا جميعا نعرف أن هناك مستثمرين يعملون ويتاجرون مع إسرائيل منذ سنوات بعيدة وقبل توقيع اتفاقية «كامب ديفيد» ولم ينقطعوا حتى يومنا هذا، بالإضافة لأن بعض المستثمرين المصريين أقاموا مصانع داخل الأراضي الفلسطينية طبقا لنظام «الكويز» الذي طبقة الفلسطينيون منذ فترة. . . وحتى قبل أن تطبقة الأردن ثم إذا كانت إسرائيل سوف تستفيد من هذا الاتفاق فلماذا التخوف وهذا يتمشى مع مصالحنا وبلغة «البيزنس» كفانا خوف. ■

ممكنة والالتزام بالمواسفات المطلوبة وزيادة الإنتاج والالتزام بالمواعيد واستخدام نظم التكاليف الحديثة في طرق الإنتاج. . . فمن المتوقع زيادة الصادرات بنسبة ٢٠٪ بعد عام من الاتفاقية ثم تزيد بمعدلات مضاعفة في ظل هذه الاتفاقية.

من ناحية أخرى سيتم مناقشة تعويض الوحدات الصناعية التي لم تدخل في الاتفاقية من خلال آلية لتعويضهم وقد أصدرت غرفة الصناعات النسيجية قرارا بذلك يوم ٢٩ نوفمبر الماضي.

ويقول إيهاب المسيرى عضو مجلس إدارة غرفة الصناعات النسيجية: لقد أدت الحكومة ما عليها وتم تنفيذ الاتفاق في ظروف أفضل من الأردن، وخاصة أن الاتفاقية مع مصر أعطت ترخيصا لمدينة كاملة قائمة بذاتها مثل القاهرة بمساحة نحو ١٥ كيلو مترا مربعا وأضيف إليها القاهرة الكبرى وبذلك دخل ضمنها محافظات أخرى، وهذا في حد ذاته نجاح غير مسبوق لأنه لم يحدث ذلك مع الأردن وسمحت بذلك للكثير من المصانع الدخول على أكبر سوق في العالم وهي معفاة من الجمارك.